الأنباء
الثلاثاء 27 نوفمبر 2012

رجل الأعمال الإماراتي العم جمعة الماجد وصل إلى البلاد بدعوة من جامعة الكويت وسيقام حفل تكريم له

جمعة الماجد لـ «الأنباء»: الكويت تأخذ بزمام المبادرات الجيدة لخدمة المجتمع وربط الجسور الثقافية والتجارية والسياسية

العم جمعة الماجد لدي وصوله إلى البلاد وفي استقباله د.أنس الرشيد والسفير الإماراتي

العم جمعة الماجد والوفد المرافق له مع د. أنس الرشيد والسفير د.علي أحمد بن شكر (هاني الشمري)

قلة من رجال الأعمال في عالمنا العربي من يسخّرون أموالهم لخدمة التنمية وتطوير الشعوب والمجتمعات العربية، وأحد أولئك النفر القليل المحسن الكريم رجل الأعمال الاماراتي العم جمعة الماجد الذي سخّر ماله وجهده لخدمة التعليم في الإمارات والمنطقة.

العم جمعة الماجد صاحب المواقف التاريخية المشرفة وصل الى البلاد صباح امس بدعوة من جامعة الكويت وكان في استقباله وزير الإعلام السابق د.أنس الرشيد والسفير الإماراتي لدى البلاد د.علي أحمد بن شكر الزعابي وجمع من الحضور.

وفي تصريحات لـ «الأنباء» عقب وصوله وجّه العم جمعة الماجد الشكر لجامعة الكويت على دعوته لحضور هذا المؤتمر المهم الذي تنظمه الجامعة بحضور عدد كبير من الحضور من دول كثيرة من شرق آسيا والإمارات وغيرها.

وأعرب العم الماجد عن سعادته بهذه الزيارة واعتزازه بها بالقول: «نحن نعتز بالكويت وأهلها حكومة وشعبا، فالكويت سباقة في أعمال كثيرة ولاتزال تأخذ بزمام المبادرات الجيدة التي تخدم المجتمع وتربط الجسور الثقافية والتجارية والسياسية وهذه الجسور ممتدة من الكويت مع مختلف دول العالم منذ القدم، فأول دولة خليجية اشترت أسلحة روسية هي الكويت فهذا مد تجاري بالرغم من مقاطعة دول كثيرة للاتحاد السوفييتي وللفكر الشيوعي ولكن الكويت فتحت هذا الباب من التعاون لصالحها ولصالح شعبها».

وعن المشاريع الجديدة التي سيقدمها في مجال التعليم ونشر العلم في المجتمعات العربية قال العم الماجد: «العلم دائما جديد وفي حاجة الى التجديد الدائم والبشرية كلها تحتاج الى التعليم كاحتياجها للماء والهواء فهذا واجبنا كلنا حكومات وشعوب في الخليج ان نتعاون في نشر التعليم فهو ليس مسؤولية الحكومات فقط بل مسؤولية المجتمع بأسره».

واجبنا حكومات وشعوباً في الخليج أن نتعاون في نشر التعليم فهو ليس مسؤولية الحكومات فقط بل مسؤولية المجتمع بأسره

وعن رسالته لرجال الأعمال العرب لضخ جزء من أموالهم واستثماراتهم في تنمية المجتمعات وتطوير الشعوب العربية: «المال ليس مالنا فرب العالمين يقول اننا مستخلفون فيه، فكيف نقول ان المال مالنا، وطالما ان رب العالمين قال انكم مستخلفون فيه فقد أمرنا بالإنفاق على مختلف أوجه الخير والتنمية لشعوبنا وبلداننا والبشرية».

هذا وسيحضر العم جمعة الماجد ندوة بجامعة الكويت بكيفان صباح اليوم بينما سيقام حفل تكريم خاص له مساء اليوم الثلاثاء بفندق الشيراتون.

يذكر ان الماجد قام بدور كبير في رعاية المواطنين الكويتيين في الامارات أثناء محنة الاحتلال العراقي الغاشم وأسهم من خلال فتح عقاراته في ايواء الكويتيين اثناء تلك الظروف الصعبة ما جسد بحق روح الاخوة الانسانية والوفاء كما أسهم وآخرون في تأسيس لجنة الإخاء الكويتية ـ الاماراتية. وأكد وزير الإعلام السابق د.انس الرشيد ان زيارة العم الماجد الى الكويت تأتي في محاولة لوفاء بعض من الدين الذي طوق به كل الكويتيين، آملا ان تكون المبادرة البسيطة بتكريم العم الماجد فرصة للأبناء لكي يتعرفوا على أهمية التواصل الانساني وروح البذل والعطاء لكي تبقى المكارم في خليجنا العربي قبسا لا ينطفئ.

جمعة الماجد عطاء ممتد في خدمة التعليم بالإمارات والمنطقة

يذكر أن جمعة الماجد ولد عام 1930م في منطقة الشندغة، وهو من عائلة بن قربيان من قبيلة آل بو مهير الياسية، حيث كان يصطحبه والده منذ الصغر معه إلى رحلات الغوص في فصل الصيف، وكانت رحلات شاقة تعلّم منها الصبر والمثابرة على العمل. تعلم القراءة والكتابة وشيئا من علوم الدين والقرآن الكريم واللغة العربية في الكتاتيب على يد المطوع، وكان منذ صغره يشعر بقيمة الكتاب، حيث لم يكن متوافرا بسهولة في تلك الأيام.

بدأ حياته العملية في التجارة مع خاله، ثم صار تاجرا، ففتح الله له أبواب فضله، وفي مطلع الخمسينيات قام مع زملاء له بتأسيس لجنة بمباركة الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم، وتتألف اللجنة من: حميد الطاير، عبدالله الغرير، جمعة الماجد، ناصر راشد لوتاه، وقد قامت هذه اللجنة بجمع التبرعات من المحسنين بدبي، حيث شيدت بها ثانويتين، واحدة للذكور في بر دبي، واسمها ثانوية جمال عبدالناصر، وأخرى للبنات في ديرة، واسمها ثانوية آمنة، كما سعى في المدة نفسها إلى تأسيس المكتبة الوطنية بدبي.

في عام 1983 وبسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي حالت دون قبول أبناء الوافدين من الدول العربية والإسلامية في المدارس الرسمية، أنشأ المدارس الأهلية الخيرية لتعليم الفقراء من الطلاب الوافدين مجانا. ولما تكاثر عدد التلاميذ حتى وصل في الآونة الأخيرة إلى 9000 تلميذ وتلميذة، بقي التعليم مجانا للفقراء، وبسعر التكلفة لمن دونهم. وفي عام 1987 شعر جمعة الماجد بحاجة المرأة إلى العلم وصعوبة وصولها إلى جامعة الدولة في مدينة العين، أو السفر إلى الخارج، فأنشأ كلية الدراسات الإسلامية والعربية، وشهاداتها معادلة من جامعة الأزهر الشريف، ومن كلية دار العلوم، ومن قبل وزارة التعليم العالي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وهي مخصصة لأبناء الوطن وإخوانهم من دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يدرس بها الآن نحو 3700 طالب، منهم 2500 من الإناث، و1200 من الذكور، وقد تخرج منها حتى الآن، 4119 طالبة، (3302 طالبة و 817 طالبا)، كما يوجد بها قسم للدراسات العليا في العلوم الإسلامية، واللغة العربية، حيث يمنح المنتسبين إليه شهادة الماجستير والدكتوراه في الفقه وأصوله، واللغة العربية، ويبلغ عدد المسجلين به حتى الآن 132 طالبة، وقد نالت 23 طالبة منهن حتى الآن شهادة الماجستير.

وفي عام 1991 م شعر بحاجة الطلاب والباحثين إلى الكتب والمراجع، وأكثرهم من الفقراء، كما أن طلاب الدراسات العليا يضطرون إلى السفر من بلد إلى بلد ليحصلوا على بغيتهم من صور المخطوطات، ولكنهم يرجعون غالبا بخفي حنين، وذلك نظرا للصعوبات التي تعترضهم، فأنشأ مكتبة عامة، تطورت المكتبة فيما بعد لتصبح مركزا ثقافيا يقدم الخدمات لطلاب العلم بيسر وسهولة، ألا وهو مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي.

وقد قام مرات عديدة برحلات علمية إلى دول عربية وإسلامية برفقة موظفين متخصصين بالمركز، وذلك لجمع صور المخطوطات، أو تصويرها إن أمكن، قصد تقريبها من طلاب العلم والباحثين عنها، كما مكنته هذه الرحلات من الاطلاع على أوضاع المخطوطات في العالم العربي والإسلامي، فوجد من الضروري تطوير جهاز لمعالجتها وإنقاذها من التلف والتآكل، وقد نجحت جهوده في هذا المجال بحمد الله، فتم تطوير جهاز الماجد للترميم الآلي، وذلك بالاعتماد على خبرات من المركز نفسه، وتم إهداء الجهاز إلى 14 دولة حتى الآن. وفي عام 1990 قام بتأسيس جمعية بيت الخير مع نخبة من زملائه الخيرين، بغرض تقديم المساعدات المالية والعينية للمحتاجين من الفقراء، ويستفيد منها مواطنو دولة الإمارات العربية المتحدة، كما تقدم الجمعية المعونة للطلاب الفقراء، وتقدم أيضا العون للمتضررين من الكوارث والنكبات، كما ساهم مع زملاء له قدر الاستطاعة في إنشاء المدارس في عدد من الدول العربية والإسلامية، وتقديم الدعم للتعليم عامة، وكان حريصا بصفة خاصة على أبناء فلسطين، فكانت لهم الأولوية حتى في الأعمال التجارية، وذلك قصد تمكينهم من الإنفاق على أقاربهم في الأرض المحتلة.

وشغل جمعة الماجد العديد من المناصب منها: عضو مؤسس لغرفة تجارة وصناعة دبي، نائب رئيس مجلس إدارة البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة، رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية لإمارة دبي، مؤسس مجموعة شركات جمعة الماجد ورئيس مجلس إدارتها، نائب رئيس مجلس إدارة بنك الإمارات الدولي المحدود بدبي، مؤسس ورئيس مجلس أمناء كلية الدراسات العربية الإسلامية دبي، مؤسس المدارس الأهلية الخيرية دبي، مؤسس ورئيس جمعية بيت الخير دبي، عضو المجلس الأعلى لجامعة الإمارات العربية المتحدة، عضو مؤسس لمؤسسة الفكر العربي ـ بيروت لبنان، رئيس مجلس آباء منطقة دبي التعليمية سابقا، عضو اللجنة الاستشارية لمركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة هارفارد سابقا، رئيس مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي.

● أسامة أبوالسعود

في ندوة بمناسبة اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة

محاميات: العنف ضد المرأة موروث ثقافي اجتماعي

إسراء العميري وشيخة الجليبي وسهى عودة خلال اللقاء (هاني عبدالله)

حملت المحاضرات في ندوة «مكافحة العنف ضد المرأة» المسؤولية الكاملة لما تتعرض له المرأة من عنف للموروث الثقافي الاجتماعي، مشيرين الى ان هذا الموروث هو أحد أهم أسباب تفشي ظاهرة العنف ضد المرأة، جاء ذلك في الندوة التي نظمها معهد الثقافة العمالية يوم أول من أمس.

وكانت أولى المتحدثات المحامية اسراء العميري التي وجهت دعوة للحكومات في العالم أجمع للمساعدة على وضع حد لوباء العنف ضد المرأة، مشيرة الى سبب اختيار يوم 25 من نوفمبر بالتحديد لليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، مبينة ان هذا التاريخ يرتبط بحادثة تعود الى العام 1960 وقعت بالدومنيكان وتعرف هذه الحادثة بالاخوات ميرابال وهن ثلاث شقيقات دومنيكيات تم اغتيالهن من قبل مجهولين بتوجيه حكومي في 25 من نوفمبر في العام السابق الذكر وأصبحن لاحقا معلما من معالم الحرية في الدومنيكان والعالم وكانت هؤلاء الاخوات الثلاث معارضات سياسيات للنظام الحاكم هناك والذي كان يصنف بأكثر الأنظمة ديكتاتورية وأمر النظام باعتقالهن وتعذيبهن قبل ان يطلق صراحهن ومن ثم تم اغتيالهن بطريقة وحشية من قبل مجهولين تبين ان هذا الأمر تم من قبل الحاكم الديكتاتور الذي تم اغتياله أيضا بعد تلك الحادثة بستة أشهر.

وقالت العميري ان للعنف ضد المرأة عدة أسباب من أهمها انه من الممكن ان يستمد شرعيته من الموروث الثقافي الذي يؤسس النظام الأبوي السائد في العديد من المجتمعات خاصة الشرقية ويمكن أن يجد العنف جذوره في العادات والتقاليد التمييزية الراسخة المضرة بصحة النساء وبسلامتهن ويمكن كذلك ان تكون له أسس قانونية واقتصادية وسياسية نتيجة لبعض الممارسات الاجتماعية التي تحجب المرأة عن مراكز ومواقع صنع القرار.

أما المحامية شيخة الجليبي فأشارت الى النصوص القانونية في الكويت والتي أهدرت حق المرأة وعرضتها لنوع من العنف ومن أهمها المادة 26 من قانون الأحوال الشخصية والتي نصت على انه يمنع توثيق عقد الزواج او المصادقة عليه ما لم تتم الفتاة الخامسة عشرة ويتم الفتى السابعة عشرة من العمر وقت التوثيق، مبينة ان هذا النص مخالف لاتفاقية الزواج المصادق عليها من الكويت حيث اشترط تمام 18 سنة للزواج واعتبرت الاتفاقيات الدولية من دون 18 عاما سن الطفولة، كما نصت المادة 29 من قانون الأحوال الشخصية على ان الولي في زواج البكر التي بين البلوغ وتمام الخامسة والعشرين هو العصبة بالنفس حسب ترتيب الإرث وإن لم توجد العصبة فالولاية للقاضي ويسري هذا الحكم على المجنون والمعتوه ذكرا كان أو أنثى كما يشترط اجتماع رأي الولي والمولى عليه وكذلك المادة 30 من نفس القانون والتي نصت على ان الثيب او من بلغت الخامسة والعشرين من عمرها الرأي لها في زواجها ولكن لا تباشر العقد بنفسها بل ذلك لوليها واستثناء من تلك الفقرة أنه يجوز للثيب ان تطلب من قاضي التوثيقات الشرعية ان يتولى عقد زواجها من زوجها السابق وذلك بعد اخطار وليها لسماع رأيه.

من جانبها، أشارت المحامية سهى عودة الى القوانين التي تحرض على العنف ضد المرأة وهي: قانون الجزاء والذي يختص بالعذر المخفف لمرتكب جريمة قتل المتلبس بالزنا سواء كانت الزوجة او هي ومن معها، وكذلك قتل الأم او الأخت حيث يعتبر القانون أنها جريمة شرف ويعاقب عليها الرجل مرتكب جريمة القتل عقوبة مخففة جدا لا تتعدى الثلاث سنوات سجن وتعويضا ماديا ضئيلا ولا تمنح المرأة العذر ذاته في حالة ارتكابها هي جريمة القتل لنفس السبب، والجزء الثاني من نفس القانون يختص بجريمة خطف أنثى قاصرة حيث يسمح للخاطف بالزواج من المخطوفة بعد موافقة ولي أمرها اما الشق الثالث من هذا القانون والذي اعتبرته العودة اغتصابا وهو قانون الأحوال الشخصية الذي يسمح بالزواج من دون السابعة عشر من الذكور والخامسة عشر من النساء حسب اتفاقية حقوق الطفل الموقع عليها من قبل الكويت، واعتبرت العودة زواج الفتيات دون هذه السن ولم يكتمل نموهن بمنزلة جريمة اغتصاب.

● دانيا شومان

«الأشغال»: عودة ضخ المياه المعالجة رباعياً إلى مزارع الوفرة

أعلنت وزارة الأشغال عودة ضخ المياه المعالجة رباعيا الى مزارع الوفرة بعد معالجة أسباب توقفها الذي نتج عن نشوب خلاف تعاقدي مع المقاول المكلف بالتنفيذ والتشغيل.

وقال وكيل وزارة الأشغال المساعد لقطاع الهندسة الصحية م.خالد الخزي في تصريح صحافي اليوم ان الوزارة قامت بالإجراءات المطلوبة المتعلقة باتخاذ الخطوات القانونية لحفظ حق الوزارة والمزارعين وتم توثيق جميع الآثار الناتجة عن قطع المياه وتم رفع قضية واثبات حالة. وأضاف م.الخزي انه تم بعد الانتهاء من التنسيق وأخذ رأي إدارة الفتوى والتشريع اتخاذ الإجراءات اللازمة لتكليف مقاول آخر ليقوم بأعمال التشغيل والصيانة لنظام ضخ المياه الى منطقة الوفرة الزراعية على حساب المقاول الأصلي. وأوضح ان المياه وصلت فعليا الى مزارع الوفرة منذ يوم الاربعاء الماضي حيث يتم ضخ ما معدله 18 مليون جالون يوميا في تلك المنطقة معربا عن الامل في أن تتمكن الوزارة من زيادة هذه الكمية تدريجيا لتصل الى 30 مليون جالون يوميا.

وأبدى الأسف باسم وزارة الأشغال العامة للاخوة المزارعين عن توقف المياه خلال الفترة الماضية لأسباب خارجة عن ارادتها معربا عن الأمل في ان يتعاون الجميع من مقاولين ومزارعين والجهات الحكومية المختلفة لتذليل العوائق والمشكلات كافة التي قد تعرقل هذا المشروع الحيوي المهم.

وأشار الى قيام الوزارة خلال الفترة الماضية بإعلام جميع أصحاب العلاقة في هذا الموضوع بكل شفافية حيال الاشكالات والإجراءات التي قامت بها للتعامل مع الموضوع من خلال الاتصالات المباشرة والمراسلات او عبر الإعلام.

● فرج ناصر

وكيل «الحرس» بحث التعاون التدريبي مع ضابط الارتباط الأردني

الفريق ناصر الدعي مستقبلا العميد الركن د.محمد عليمات

استقبل وكيل الحرس الوطني الفريق ناصر الدعي في مكتبه بالرئاسة العامة للحرس الوطني ضابط الارتباط الاردني لدى الكويت العميد الركن د.محمد حسين عليمات، بمناسبة تسلمه مهام عمله. وناقش الجانبان المواضيع ذات الاهتمام المشترك لاسيما المتعلقة بالجوانب العسكرية والأمنية، حيث اشاد الفريق الدعي بعمق العلاقات بين البلدين.

كما بحث اللقاء سبل تعزيز التعاون بين الحرس الوطني والجانب الاردني في مجالات التدريب وعقد الدورات المشتركة، من اجل تبادل الخبرات وتطوير القدرات.

عوض: «الزراعة» تبرم اتفاقيات ومذكرات تفاهم إقليمية ودولية لتفعيل التعاون الزراعي

صرح مدير إدارة العلاقات العامة في الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية شاكر عوض بأن الهيئة أبرمت عددا كبيرا من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم في جميع المجالات الزراعية النباتية والحيوانية والسمكية والتجميلية، مع العديد من الدول العربية الشقيقة والدول الصديقة والمنظمات الإقليمية والدولية ومراكز الأبحاث.

وذكر ان الهدف كان تعزيز وتفعيل التعاون الزراعي مع هذه الدول في المعلومات الزراعية والاستفادة من الخبرات والتقنيات الزراعية الحديثة لتلك الدول وخاصة في مجالات التجارب والأبحاث والمشاريع، إلى جانب تعزيز التعاون مع المنظمات والمراكز البحثية الإقليمية والدولية ذات الصلة والتنسيق المستمر معها للاستفادة من خبراتها وإمكانياتها الفنية والإدارية في إنشاء المشروعات الزراعية الكبرى.

وبين أن من الأهداف أيضا تدريب الكوادر الوطنية وتزويدهم بأحدث المعلومات والتكنولوجيا الزراعية المتقدمة ليقوموا بدورهم تجاه تطبيقها في الكويت، إضافة إلى الاستفادة من تلك المنظمات والمراكز في رسم الخطط ووضع البرامج الزراعية المناسبة للظروف المناخية للكويت.

وأضاف عوض بأن الهيئة ستقوم باستقدام الخبراء والمتخصصين في المجالات الزراعية المختلفة من جميع الدول والمنظمات البحثية للاستفادة من خبراتهم في تدريب الكوادر الوطنية وإلقاء المحاضرات وعقد اجتماعات وتطبيق توصياتهم في الأمور الزراعية التي تتم مناقشتها معهم.

● محمد راتب

شاكر عوض